وسائل تدعيم عمل مؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة العنف[▽]

As a result of causing a societal impact as result of violence

م.د. ياسر خالد ياسر* Dr.Yasir khalid Yasir

• **الملخص:**

خطت كيانات الأمم المتحدة خطوات كبيرة لإضفاء الطابع المؤسسي على طريقة ارتباطها وعملها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وبدأ ذلك جلياً منذ تقريرها عام 2004 الخاص بالتنمية البشرية، حيث يتم تحديد وتقييم علاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني بشكل جيد في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً إلى أنها تدرك أهمية الشراكة مع المجتمع المدني لأن مثل هذه الشراكة تساعد في تعزيز أهداف المنظمة ودعم عملها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.

• **الكلمات المفتاحية:** المجتمع المدني/ العنف/ البناء الفكري.

• **Abstract**:

United nations entities have taken great strides to institutionalize the way they relate and work in cooperation with civil society organizations at the global, regional and local levels. This began clearly since its 2004 report on human development, where the united nations relations with civil society were well defined and evaluated in the areas of development, human rights, economic and social affairs, in addition to the fact that it realizes the importance of partnership with civil society because such a partnership helps in promoting the organizations goals. And support its work at the global, regional and local levels.

• **Key words**: civil society/ Violence/ Intellectual construction.

• **المقدمـــة:**

غني عن البيان ثمة صلة وثيقة بين مفهوم المجتمع المدني والحضارة الغربية، أذ يضرب هذا المفهوم بجذوره في أصول هذه الحضارة، أخذين في الاعتبار تعدد وتنوع المدارس الفكرية الغربية التي تناولت هذا المفهوم أو عرضت تفسيرات بشأنه. فالمجتمع المدني ليس الغرض من وجوده أن يكون معارض

▽ تاريخ التقديم : 2024/8/13 تاريخ القبول: 2024/10/9 تاريخ النشر: 2024/12/31

* الجامعة التقنية الوسطى_ المعهد التقني _بلد Yasir_khalid @mtu.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للسلطة السياسية، إذ للمجتمع المدني دور أساسي أوسع من المعارضة، فدوره يقترن بالمشاركة الواسعة في جميع مجالات المجتمع، إذ تنطوي هذه المشاركة في الدور الرقابي على البنى الاجتماعية، بما فيها السلطة السياسية وتصحيح برامجها، وهو بهذا يمارس وظيفة رقابية بمعناها الشامل على المجتمع، شريطة أن يحافظ المجتمع المدني على استقلاليته عن الدولة.

فمنظمات المجتمع المدني كانت وما زالت الحاضن والملجأ الأمين الذي يتوجه إليه المواطنين، عندما تكون الدولة لا تلبي طموحاتهم، فهي وجدت من اجل أن تكون حلقة وصل بين المواطنين والدولة، ولعل أحد الأسباب التي جعلت المجتمع المدني في هذه المكانة هو تراجع دور الدولة وكذلك الأحزاب السياسية المشاركة في تدبير الشأن العام وفشلها في تدبير بعض التجارب في النهوض بأعبائها الكاملة، وخصوصاً في القضايا الأساسية ذات الطبيعة الاجتماعية.

أما في العراق فالوضع مختلف، فبعد عام 2003 دخلت إليه تجربة منظمات المجتمع المدني، كان الاسم بالنسبة للعراقيين غريباً في البداية، ولم يعرف عنه شيء سوى العرقيين الذين عاشوا خارج البلد لزمن طويل وهؤلاء في الأغلب هم من تولوا نقل التجربة إلى العراقيين محاولين تعريف الناس بها. التجربة اليوم بلغ عمرها عقدين من الزمن، ويشعر كثير من الناس بغياب هذه المؤسسات وانقطاعها عن همومهم، فيما يعتبر القائمون على هذه المنظمات ورواد التجربة أن الأحزاب صادرت منظمات المجتمع المدني وحولتها إلى واجهات حزبية، فالمجتمع المدني في العراق مازال في مكانه ولم يتمكن من أن يؤدي دوره الحقيقي.

وفي الحقيقة أذا ما نظرنا إلى المجتمع المدني ودوره في معالجة موضوع خطير وحساس كموضوع العنف، فأن المجتمع المدني سواء أذا أخذناه في أطاره النظري أو من حيث التجربة التاريخية التي حصلت في أوربا، فأن له الدور الكبير في تجفيف منابع العنف، غير أن شدة العنف تختلف من بلد لأخر، ففي العراق فالوضع مختلف فقد وصل العنف أعلى مستوياته بعد أحداث عام 2006، ولم يكن أي دور يذكر لمؤسسات المجتمع المدني على صعيدي التوعية والميداني، لذلك غرق العراق في فوضى العنف نتيجة الغزو الأمريكي، فبعد أن كان بلداً خالياً من التنظيمات الإرهابية، أصبح بسبب هذا الغزو بؤرة تجمع لهذه التنظيمات في تلك الفترة.

وانطلاقاً من هذا البعد العملي في السياسة ونظراً لانتشار مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد 2003، لاسيما وما صاحبها من أعمال عنف ومظاهر مسلحة، أثرت على الاستقرار السياسي والأمني

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في العراق، لذلك نحاول أن نلتمس الإطار المناسب لهذه الظاهرة التي تأتي في سياق دراستنا في بحث موضوع مؤسسات المجتمع المدني في العراق ودورها في تخفيف العنف

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى معالجة واحدة من أهم الإشكاليات التي تكتنف قيام ممارسة ديمقراطية فاعلة ألا وهي ظاهرة العنف ومدى قدرة المجتمع المدني على أن يكون بديل حضاري عن ثقافة العنف.

- **هدف البحث:**

الهدف من هذا البحث هو السعي إلى الولوج في عمق ظاهرة العنف والربط بينها وبين المجتمع المدني ومدى مساهمة الأخير في الحد من ظاهرة العنف.

- **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في إن ظاهرة العنف السياسي هي محصلة تفاعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية، فضلاً إلى مساهمة جهات حكومية وأخرى غير حكومية في نمو هذه الظاهرة، ومدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني للحد منها.

- **فرضية البحث:**

كلما كان لمنظمات المجتمع المدني دور مميز وبارز في المجتمعات التي تعاني من مشاكل في عملية تحولها الديمقراطي، كلما ساهمت في التخفيف من حدة مظاهر العنف السائدة في تلك المجتمعات بسبب ذلك التحول.

- **منهجية البحث:**

لابد من التأكيد أن أي دراسة علمية لا يكتمل الهدف منها ألا بوجود منهج علمي واضح يحدد ملامحها، ولأهمية الدراسة فقد سعى الباحث إلى الاعتماد على منهج التحليل النظمي في محاولة الإحاطة بالظاهرة موضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بمداخل عدة كالمدخل التاريخي والقانوني والمقارن.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اولاً: البناء الفكري للمجتمع المدني ودوره في نبذ العنف.

أتضح في الأفق حل نهائي لوقف العنف في العراق والصورة تتشح بالإيجاب يوماً بعد يوم، حتى بات المتفائلون والمتشائمون يغيرون من قناعاتهم تحت وطأة ثقيلة يمارسها الإرهاب نفسه عليهم[1]. ومع أن العنف غالباً ما يجد جذوره في التناقضات القائمة في بنية المجتمع، ألا أن ذلك يتوقف على توافر الإمكانات المادية للشروع فيه: توافر السلاح، لكن هل يمكن أحداث تغيير سياسي دون اللجوء إلى عنف سياسي؟ في أحيان يحدث التطور الاجتماعي الفكري والسياسي إلى مستويات تقتنع معها الحكومة أن أحداث التعديل بما يتوائم والتغيرات الاجتماعية مهم لأجل استقرار المجتمع والنظام العام، وهذا صراحة حالات محدودة جداً، وعموماً هناك أسباب أخرى للجوء التنظيمات المختلفة إلى العنف السياسي وأهمها الحرمان، ويدخل في إطاره شعور تلك المجموعات بالغربة إزاء ما موجود حوله كلاً أو جزءاً والاعتقاد أن ما موجود كلاً أو جزءاً لا يدار وفقاً لقواعد عادلة[2].

أن أحد أردأ أشكال العنف يكمن في القيام بكفاح مسلح، في شن حرب لإخضاع أو حتى لاستئصال أناس آخرين أو شعوب أخرى، وتدمير دول أخرى وسلب جماعات أخرى حريتها، وأسوأ هذه الأشكال الرديئة هو الشكل الذي يسعى الإنسان إلى تبريره بالاستناد إلى دوافع دينية أو حتى إلى وصية إلهية[3].

وتبرز التعددية السياسية كإحدى الأدوات الهامة في تقليص العنف السياسي فالتعددية السياسية هي وجود أحزاب وقوى سياسية تمثل فئات ومكونات الشعب تتنافس فيما بينها تنافساً سلمياً في أطار القانون والدستور، وهي تعني أيضاً الاعتراف والقبول بالتنوع والتعدد والاختلاف، وعليه فأن التعددية السياسية والتنافس السياسي بين الأحزاب يتحدد بمدى فاعلية وعمل مؤسسات المجتمع المدني[4].

أن عراق اليوم يشهد بناء مؤسسات جديدة أنطلاقاً من مرجعية مختلفة حول دور الدولة، وعلاقتها بالمجتمع، لكن في واقع الأمر أن هذه المؤسسات بدأت تنهض ببطئ،. هناك من يعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني في العراق هي مؤسسات ذات طابع مدني حديث بعيدة عن المؤسسات التقليدية القرابية،

---

[1] د. حسن ناظم، عنف الإرهاب، في ثقافة ضد العنف، د. شاكر الأنباري، ط1، معهد الدراسات الإستراتيجية،2007،بغداد . بيروت . إربيل، ص117.

[2] د. خضر عباس عطوان/د. أحمد عبد الله ناهي، السلوك السياسي، مصدر سبق ذكره،ص138.

[3] عادل تيمور خوري، اللجوء إلى العنف بأسم الدين، في التزمت والعنف، مركز الأبحاث في الحوار الإسلامي المسيحي، المكتبة البوليسية، لبنان، جونية،2004،ص57.

[4] د. حسن خالد، الديمقراطية والتعددية الحزبية في العراق، جريدة الصباح http//www.Alzaman.com.2006/4/25

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حتى لو أخذنا صحة هذا الكلام نجد أن هذه المؤسسات لا تعمل بالمعنى الصحيح، فأساس عمل المجتمع المدني هو تشجيع لغة الحوار وتعريف المواطنين بالحقوق والواجبات الأساسية، وبحكم طواعيتها فأنها تقف في وجه الكوارث الطبيعة والإنسانية التي تصيب البلد؟ فأين هذه المنظمات من قضايا حقوق الإنسان التي تشمل العديد من الانتهاكات؟

وبديهي أن المجتمع المدني لا يقوم ألا في أجواء حرة خالية من شوائب العنف أياً كان نوعها وجهتها، ما لم يتحقق الأمن المطلوب واعتماد الصيغ السلمية كآلية للتعبير عن الرأي والإرادة بدلاً عن العنف واللجوء للقوة لا يمكن لهذا المجتمع تحقيق شيئاً من أهدافه، من هنا يكون العنف تحدياً صارخاً لقيم المجتمع المدني، وعقبة كأداء أمام تشكليه[1].

أن المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية الناشئة مثل العراق يبدو غير معني بالتطورات التي تحدثها التحولات في المرحلة الانتقالية على الشرائح الفقيرة ، العمال أو الصناعة المحلية، أو مراقبة التحول الديمقراطي، مما يتيح للنخب المستفيدة أن تمرر الكثير من السياسات الانتقالية وفرضها دون رقابة مدنية تضمن مصالح وحقوق الشرائح الاجتماعية المختلفة، هذه الظواهر وغيرها أدت على مستوى الفرد إلى شيوع حالة من التوتر والصراع الداخلي، وإلى الإحساس بالإحباط وعدم الرضا والفشل في أداء الدور على النحو المرسوم اجتماعياً ، وفي أقامة علاقات ذات مضمون لا يخلو من المصالح الضيقة أحياناً[2].

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني منابر للأيديولوجيات والفكر السائد وتصبح القاعدة المقلوبة هي أن يكتسب المجتمع المدني شرعيته من الدولة، عوضاً أن تكتسب هي شرعيتها من المجتمع، وتغلب الأيديولوجيات على الجوانب المهنية أو الفكرية والجوانب المطلبية التي تمثلها هذه المنظمات[3].

أن ما يصعب مهمة منظمات المجتمع المدني في العراق، هو انخفاض الوعي الديمقراطي في المجتمع العراقي، وبطالة مخيفة وليس من السهولة التغلب عليها وغيرها من المشاكل المتراكمة، وعدم وجود أسس ثابتة وآليات عمل واضحة لهذه المنظمات تمكنها من أداء عملها الا البعض منها التي تعمل بشكل صحيح، فضلاً عن عدم تقبل المواطن العراقي الثقة بها.

---

[1] ماجد الغرباوي، تحديات العنف،ط1،بغداد،معهد الابحاث والتنمية الحضارية، ،ص158.

[2] د. عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير،بيت الحكمة، بغداد،2011 ،ص91.

[3] د. عدنان ياسين وآخرون، المجتمع المدني (قانوني . تشريعي . مؤسسي)،رابطة التدريسيين الجامعيين بالعراق،اوراق مقدمة لورشة عمل،2008 ،ص58.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

غالباً ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني في العراق على الرؤى والطروحات العامة على حساب التجربة المجتمعية العراقية، أي أنها شدت الفكر والعاطفة والحركة صوب الخارج العراقي أكثر من تأكيدها على أولوية الداخل في أنجاز ذاته، وهي بذلك انطلقت من العام إلى الخاص، وكان الأولى بها الانطلاق من الخاص إلى العام[1].

فإذا ما أردنا تقييم الوضع الحالي لمؤسسات المجتمع المدني في العراق تقييماً محايداً، فتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات لم تؤدي بدورها الا بالشكل الطفيف، أخذين بالاعتبار جوانب مهمة تؤثر مباشرة في نشوء وممارسة هذه المؤسسات سلباً وإيجابا، فالوضع الاقتصادي المتردي وما خلفه الاحتلال من أمور متلابسة، جميعها عوامل لا تسير جنباً إلى جنب مع العامل المدني الجماعي، لكن على الرغم من هذه العقبات التي تواجهها فكان الأجدر بها أن تكون أكثر مصداقية في أداء واجباتها تجاه المجتمع التي انبثقت منه، فلم نقرأ أو نسمع عن دور إيجابي لها في أي مشكلة أو ظاهرة دخيلة على المجتمع العراقي، ومنها العنف.

لا تتمثل المشكلة الأساسية المتعلقة بالمجتمع المدني في عدم وجود منظمات مجتمع مدني، فالساحة تتمتع فعلاً بوجود تكوينات المجتمع المدني من أحزاب وروابط اجتماعية واقتصادية وتجمعات للطلبة ومنظمات نسائية.....، أنما تتمثل المشكلة في عدم فاعليته في مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع[2].

وقد أجرى مركز أنماء للبحوث والدراسات استطلاع للرأي أورد فيه عن مدى ثقة الجماهير بمنظمات المجتمع المدني فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن نسبة كبيرة من الجماهير لا تزال ثقتها قليلة بهذه المنظمات[3].

أن الزيادة المطردة في عدد منظمات المجتمع المدني العراقية في ظل الأوضاع الجديدة لا تعني مباشرة أن أداء تلك المؤسسات إيجابي فالظاهر أن هذه المنظمات تعاني مشكلات فنية ومادية [4].

---

[1] د. حسين درويش العادلي، المجتمع المدني ضرورة نوعية لأمة نوعية، مجلة الإسلام والديمقراطية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بغداد، السنة الأولى، العدد الرابع، ص57.

[2] د.سهيل الفتلاوي، مؤسسات المجتمع المدني والدولة، في مجلة شؤون عراقية،مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الثالث،2005،ص174.

[3] مركز أنماء للبحوث والدراسات.http//www.Enmaacenter.org2017

[4] م.م. عبير سهام مهدي،العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية،مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات والبحوث،السنة الاولى،العدد الثالث،2009، ،ص188.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي مقابلة خاصة مع أحد ناشطي المجتمع المدني في العراق، قال أن التجربة في العراق مازالت فتية، ليست فتية لأن التغيير مر عليه عقدين، وإنما نفس التغيير جاء نتيجة تغَيير خارجي وبالتالي المجتمع العراقي لم يدرك أهمية المجتمع المدني ولم يدرك أهمية التجربة المدنية التي هي نقيض موضوع العنف والإرهاب، بالتالي حداثة هذه التجربة أسهمت في صعوبة واستفحال ظاهرة العنف السياسي مما زاد من حراجة الدور الذي وقع على المجتمع المدني ومنظماته والدور الذي تضطلع به.

أما بخصوص الوعي الثقافي للنهوض بالمجتمع المدني، فقد أشار إلى الفارق الكبير بين المواطن الغربي والمواطن العراقي، فالمواطن العراقي مازال يعيش في مجتمع تقليدي، والثقافة المدنية مازالت بعيدة عنه، نحن نسعى إليها، لكن للآن لم نصل إليها، أما في الغرب فتوجد ثقافة مدنية، ويوجد قبول للآخر، نحن للآن مازلنا نعيش مشكلة قديمة . حديثة، وهي كيفية الانتقال من التعاطي السلبي مع تعدد الأديان والمذاهب والأعراق في العراق إلى التعاطي الإيجابي[1].

وعليه، أن إيجاد أسس ثابتة وآليات عمل واضحة تسترشد بها هذه المنظمات في عملها، تكون خطوة بالاتجاه الصحيح لأداء هذه المنظمات لعملها داخل المجتمع العراقي وإسهامها الفاعل والمؤثر في عملية التحول الديمقراطي.

أن عملية التثقيف الفكري لنبذ العنف التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني أقرب إلى أن تكون معدومة، أن لم تكن هي كذلك، فالأوضاع المتأزمة التي يمر بها العراق كلها لها دلائلها على أن هذه المنظمات لم تقوم بأي نشاط فكري تثقيفي يأخذ على عاتقه التوعية الجماهيرية للحد من هذه الظاهرة أو التقليل منها على الساحة العراقية.

أن القضاء على العنف في العراق، سواء كان سياسياً أو اجتماعياً يتطلب حله من الداخل حيث القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية العراقية، فالحوار وإعادة الثقة حيث يحصل كل مكون أو فئة على حقوقه المدنية والسياسية وبشكل عادل هو الحل الوحيد للخروج من أزمة العنف السياسي. فالعراق أمام تحد خطير يتمثل بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[2].

أن ما تفتقر إليه مؤسسات المجتمع المدني هي النظرة الأستباقية المبكرة للأزمات، الأمر الذي يحد من دور هذه المؤسسات كأداة من أداة الوقاية في حال حصول أزمات ويحد من دورها أيضاً كأداة من

---

[1] د. محمد هاشم البطاط، ناشط وعضومؤسس في منظمة العراق اولا الغير حكومية. مقابلة خاصة.

[2] أحمد شحاذة،مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد ،ص144.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أدوات التعبئة للموارد اللازمة لإدارة الأزمات ويقلل من دور هذه المؤسسات كأداة هامة من أدوات تنظيم المشاركة الشعبية على المستوى الوطني[3].

وعليه، فإنه لكي يتم تحقيق مجتمع مدني في واقع ما، لابد له في ظل وجود مفهوم أو تصور للتغيير، وهذا لا يعني الانتقاص من مفهوم المجتمع المدني، بل يعمقه ويفَعله في الواقع بوصفه الواجهة الحقيقية لفعل التغيير على وفق مبادئ حقوق الإنسان وتفعيل النهج الديمقراطي وبلورة المنظومة القيمية في المجتمع[1].

أن من واجب مؤسسات المجتمع المدني أن تبني تنظيمها وأساسها وبرامجها على أساس غرس الوعي داخل المواطن بضرورة الالتزام بروح المشاركة ونبذ العنف ووحدة المصير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والتأكيد على مبدأ المواطنة الشاملة[2].

ومن أجل ترسيخ هذه المبادئ لابد للمجتمع المدني من منظومة قيمية ثقافية اجتماعية، ترَسخ هذه المفاهيم وتفَعل نهجه لدى الفرد والمجتمع، وعندئذ يتحول المجتمع المدني إلى فعل اجتماعي[3]. لكن على صعيد التطبيق الفعلي لمبادئ منظمات المجتمع المدني في العراق، نجد أن المبادئ التي تنادي بها هذه المنظمات لا يوجد لها تطبيق في الواقع.

فالواقع الذي يعيشه المجتمع العراقي والثقافة التي تميز طبيعة مجتمعنا، جعل من القوى الموصوفة بالمجتمع المدني تعاني من صعوبة التعامل مع المجتمع، أن لم تكن معدومة، فالتحرك الأمريكي تحديداً باتجاه الديمقراطية في العراق بعد عام 2003 أمراً مشكوكاً فيه، وبخاصة في ضوء تجارب سابقة، والتي يبدو أنها مخفقة بكل المقاييس[4]. وبالتالي فأن مستقبل المجتمع المدني ودوره في تكريس الديمقراطية يتوقفان على عدة عوامل منها: إعادة الأمن والاستقرار وإعادة تأسيس الدولة العراقية على أسس واضحة للمواطنة والمؤسسية، واحترام سيادة القانون، لأن المجتمع المدني القوي لا يوجد إلا في أطار دولة قوية

---

(1) محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص26.27.

(2) د. نظلة أحمد الجبوري، الوعي بدور المجتمع المدني في عراقنا المعاصر، ط1،مجلس النواب العراقي،بغداد،2007،ص17.

(3) عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008،ص173.

(4) د. خيري عبد الرزاق/د. ستار جبار علاي، مؤسسات المجتمع المدني في العراق،ط1،بيت الحكمة، 2011،ص18.

(5) المصدر نفسه، ص19.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وليست تسلطية، ومن هنا فأن العراق يواجه في اللحظة الراهنة معضلة في بناء الدولة الديمقراطية وبناء المجتمع المدني في الوقت نفسه، كما أن تسريع عملية إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تعتبر من العناصر المهمة لأنعاش المجتمع المدني، لأن الفقر والعوز يغذيان ظواهر العنف والإرهاب والفساد والجريمة، وكل ذلك يؤثر سلباً على المجتمع المدني[5]

وأستناداً إلى ما تقدم، لكي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور أكثر فاعلية واستجابة لحاجات المجتمع العراقي، فلابد أن تقوم بما يلي[6].

1. أن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور التثقيف وتعميم دور الثقافة المدنية ونبذ العنف والتوعية الاجتماعية، وتأهيل جميع أبناء الشعب العراقي دونما أي تمييز بين شخص وآخر، أي تتحول إلى ضرورة وطنية هدفها ترسيخ الأسس الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

2. أن تكون ذات أثر فعال في أحداث التغيرات البنيوية في واقع الحياة المجتمعية والاقتصادية والسياسية، ولا يتحقق ذلك ما لم تتعاون تلك المنظمات مع الحكومة والقوى السياسية والإفراد من أجل أصلاح المجتمع والتصدي لمظاهر الفساد.

3. أن وجود وزارة دولة لشؤون المجتمع المدني لا يعني أن تكون هذه المؤسسات تابعة أدارياً لها، فلا بئس من اعتماد الوزارة مهمة أدارية تسهيلية وليس تعويقية. لأن من شأن ذلك أن تفتقد مؤسسات المجتمع المدني خاصيتها الأكثر أهمية ألا وهي الاستقلالية والطواعية[1].

4. ابتعاد أجهزة الحكومة والأحزاب السياسية عن ممارسة هيمنتها على هذه المؤسسات والسماح لها بالعمل بحرية، بالمقابل فأن من واجب مؤسسات المجتمع المدني أن تعتمد الشفافية كأسلوب عمل وأن تتخذ من البرامج لنشاطها كالعمل على تثقيف الوعي الجماهيري لمواجهة ظاهرة العنف في المجتمع العراقي.

5. عدم تحول مشاريع منظمات المجتمع المدني إلى واجهة أو واجهات لمشاريع سياسية . دينية . عنصرية . طائفية . مذهبية.

---

[1] د.حسنين توفيق إبراهيم، د.عبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق،القيود والفرص،ط1،مركز الخليج للأبحاث،2005،ص36.

[2] أحمد غالب محي، واقع ومستقبل المجتمع المدني في العراق،نشرة الباحث العراقي،العدد الثاني،2007، ص38.

[3] المصدر السابق،ص38.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ولتخفيف ظاهرة العنف في المجتمع العراقي ومن ثم القضاء عليها التي تكون مسؤولية عدة جهات ومنظمات المجتمع المدني، عليها أتباع مايلي[2]:

1. المدارس وذلك بوضع فلسفة تربوية تعتمد على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وثقافة السلام ضمن المناهج الدراسية وتربية الطلبة على الحوار الهادئ البناء ونبذ العنف كسياسة تربوية للوصول إلى المواطنة الصالحة.

2. الدولة والمتمثل بالحكومة بإصدارها التشريعات والقوانين التي تمنع المظاهر المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة ومطاردة المجاميع المسلحة والقضاء عليها.

3. المراكز الصحية النفسية التي تقوم بأشراف أطباء نفسانيين أخصائيين لمعالجة المواطنين الذين تعرضوا لصدمة قوية مثل مشاهدتهم لحوادث القتل المباشر أو تعرضهم للاختطاف أو الذين تعرضوا مع عائلاتهم للتهجير القسري والتي أثرت على سلوكهم وتصرفاتهم لذلك فأن من الضروري تأهيلهم على أسس علمية صحيحة لأعادتهم كمواطنين صالحين إلى المجتمع.

ثانياً: منظمات المجتمع المدني كرافد للوحدة الوطنية

يعد مفهوم الوحدة الوطنية من المفاهيم المهمة، والتي تعبر عن التلاحم والتماسك بين أبناء المجتمع الواحد، إذ يشترك الأفراد في مشتركات تجمعهم وتوحدهم لتحقيق منافع معينة أو لتحقيق أهداف معينة، وبالرغم من الاختلاف الذي قد يطال طبيعة المجتمع سواء أكان اختلافاً قومياً أم دينياً أم طائفياً أم أيديولوجياً، لكن هذه المشتركات تربط بين هؤلاء الأفراد وتعطيهم المبرر لتحقيق الوحدة الوطنية، لأن تحقيق هذه الوحدة هو تحقق المصلحة العامة لكل الأفراد داخل المجتمع الواحد.

فالوحدة الوطنية مفهوم يتألف من عنصري الوحدة والوطنية، وأن مجموع هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم فالوحدة تعني تجميع الأشياء المتفرقة، أما الوطنية فهي انتماء الإنسان إلى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء إليها، على اعتبار أن الدولة ما هي سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة[1].

---

[1] صباح شاكر العكام، سايكلوجيا العنف في العراق4/4/2012.http//www.sotaliraq.com

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً، الحوار المتمدن، العدد 2518، http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749.2009

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فقد عُرِفت الوحدة الوطنية حسب رأي الدكتور صادق الأسود بأنها: صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية وتنظيمها، من ثم في نظام سياسي معين، واحتوائها في هيئات ومؤسسات الدولة، وبعبارة أخرى، تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً، والتقدم بها إلى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات مصالح وطنية من الدول الأخرى[2].

وعَرفَ الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور الوحدة الوطنية على أنها: العملية التي تعني تحقيق الاندماج الاجتماعي، وتلاحم عناصر الأمة وذلك بمزج الجماعات المختلفة، والمتميزة بعضها عن بعض بخصائص ذاتية (مذهبية وعرقية) في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة، وبقوانين سارية المفعول على كل أقاليم الدولة، وتنطبق على كل أفراد المجتمع بدون تميز أو محاباة على أساس اللون أو القومية أو الدين أو الجنس[3]

ويرى تعريف أخر للوحدة الوطنية على أنها الموقف أو الاستعداد النفسي والاجتماعي والسياسي، والعمل على تحقيق أهداف اجتماعية معينة، تقوم على مشاركة جميع العناصر المكونة للسكان ووحدة التراب في أطار نظام سياسي معين، وعلى أساس هذا الاستعداد وهذه النظرة يكون الأيمان بمستقبل ووجود تلك الجماعة ولجميع العناصر المكونة لها بعيداً عن أنتمائاتهم الثانوية الأخرى[1].

وقد عرف روسو الوحدة الوطنية، هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، بحيث يتوحد الشعب في وحدة قومية مصيرية، وفي أطار من المسؤولية المشتركة يطيع فيها الفرد الحكومة التي هي نظام اجتماعي ارتضاه عن طواعية واختيار والربط بين السيادة في توحيد الشعب وقيمه، والتعبير عن أرادته المندمجة في الإدارة العامة التي هي محصلة إيرادات الأفراد، والتي تختلف في مجموعها عن الإيرادات الفردية على اعتبار أنها ليست تعبيراً عن شيء عفوي طارئ وإنما هي تعبير عن الوطنية التي

---

[1] نقلاً عن: خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الأندماج الوطني في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992،ص19.

[2] د.ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية،ط1، دار النهضة العربية،بيروت،2008،ص685.

[3] نقلاً عن: ستار نوري شنين، الجيش وبناء الوحدة الوطنية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،1984،ص18.19.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تستند إلى القيم والمثاليات، وتقترن هذه الوحدة بالديمقراطية من خلال حكومة ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها أن يجتمع، وأن يتمكن كل مواطن من التعرف على غيره من المواطنين[2].

أما عند النظر إلى الدستور العراقي الحالي لعام 2005، فقد نصت الديباجة بصورة واضحة على الوحدة الوطنية إذ جاء فيها (لم يُثنِنا التكفير والإرهاب من أن نمضي قدماً لبناء دولة القانون، ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية، وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة، وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة، ومنح تكافؤ الفرص للجميع)[3].

واستناداً إلى ما تقدم فمفهوم الوحدة الوطنية يرتكز على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: الجانب المعنوي أو السايكلوجي القيمي، الذي يرتبط بالمواطنين ووحدتهم وتماسكهم، بمعنى أخر تعظيم الروابط التي تشكل نسيج المجتمع وقوام اللحمة بين عناصره ومكوناته وأساس هذه الروابط دائماً الانتماء وحب الوطن والرغبة في العيش المشترك.

الثانية: الجانب المادي الإقليمي والقانوني، الذي يرتبط بالأساس بوحدة الدولة وتكاملها، وقيام نظم قانونية ودستورية ومؤسسية تكفل الحفاظ على وحدة الشعب وتماسكه وترابط مكوناته وعوامل وجود الوطن[4].

وعليه، يعد قيام مجتمع مدني نشط في العراق هو أحد العناصر اللازمة للديمقراطية ألا أنه لا يمكن عد قدرة الأفراد واستعدادهم للمشاركة في العملية الديمقراطية واختيار نظام الحكم مسألة مفرغ منها، بل يتعين تهيئة المناخ الفعال لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعالة مع إزالة العقبات التي تحول دون هذه الممارسة أو تعرقلها، لذا يتعين دوماً على تعزيز المساواة والشفافية ومعالجة أوجه الخلل والتفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية أو الدينية أو المعرفية[1].

من المبادئ المتفق عليها، أنه لا يمكن بناء المجتمع المدني بالقوة والعنف والفكر والرأي الأوحد، فتنزيه الذات وتكفير وتخوين الآخرين الذين يسكنون الوطن الواحد، لا يبني مجتمعاً متطوراً ولا دولة

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم الوحدة الوطنية قديما وحديثاً،
http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749.6/1/2009

[2] دستور جمهورية العراق لعام 2005، الديباجة.

[3] معهد البحرين للتنمية السياسية، الوحدة الوطنية شرط للنهضة والبناء..?http//www.bipd.govbh/default asp
16 ديسمبر /2012

[4] د. أمل هندي الخزعلي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، في مجلة أوراق عراقية، العدد الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،ص27.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

قانونية، فالعمل السياسي له ضوابط وحدود، وبناء المجتمع المتحضر يستلزم نمو روح الحرية والمساواة في المجتمع، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية يستوجب احترام القانون والدستور[2].

تأتي أهمية موضوع الوحدة الوطنية اليوم نتيجة للحالة التي مر بها البلد في تلك الحقبة التي عاشها من الانقسام المجتمعي وما زالت اثار بسيطة نلمسها اليوم، حيث أدت على ارباك النسيج الاجتماعي وشمل كافة مناحي الحياة[3].

أن التغيرات التي شهدها المجتمع العراقي لم تتمكن من بلورة وعي اجتماعي صحيح يقوم على حسن المواطنة والانتماء بل أدى إلى ارتباك اجتماعي ومن ثم ارتباك مجتمعي، وهذه هي مشكلة الانتماء ومشكلة المواطنة[4]. واستعمال القوة وسيادة العنف من شأنه عرقلة المساعي لبناء المواطنة وتعزيزها كمبدأ معتمد وبديل عن أنماط العلاقات الأولية . العشائرية . القبلية . الطائفية، والمجتمعات السليمة والديمقراطية، أنما هي تلك المجتمعات التي تدير أوجه الاختلاف سلمياً بدل أن تترك أمور الاختلاف تفجر صراعات مدمرة في جنباتها، وكذلك هي المجتمعات التي ترى أن الاختلاف في العقيدة الدينية لا يحول دون الانتساب إلى مواطنة مشتركة كما لا يحول أي وجه من أوجه التنوع دون التعايش السلمي بين الجماعات وقبول كل منها للآخر شريكاً كاملاً في الوطن[5].

أن حقوق الإنسان والحريات المدنية في بلد كالعراق اليوم تتطلب حالة مثالية من المواطنة الفاعلة التي تعمل على حماية حقوقها في المساواة وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية، وحق العمل، وحق صيانة الكرامة الإنسانية، والمساواة أمام القانون، وانتهاك الشخصية، وحرية الكلام والتعبير عن الرأي، وهذا يتطلب جهداً نوعياً لمؤسسات مجتمع مدني رصينة ومتماسكة تحمي نفسها ذاتياً، من حكومات مازالت الديمقراطية بالنسبة لها تجربة جديدة ، وهذا لا يعني التعامل مع الحكومة على أنها خصم بقدر ما يعني مراقبتها، ومساعدتها على تجاوز ما يخل بحقوق المواطن المدنية والإنسانية، وإذ تشترك مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني في هدف واحد هو خلق فرص حياة أفضل وأكثر أستقراراً ورفاهاً للمجتمع[1].

---

[1] أحمد شحاذة/ مصدر سبق ذكره، ص138.

[2] حامد السيف، أزمة الوحدة الوطنية، مجلة الشاهد الأسبوعية،2013.http//www.alshahed kw.com

[3] د. عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، مصدر سبق ذكره،ص92.

[4] د. عبد الجبار أحمد، التسامح وطريق الحرب الأهلية، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري.2011.http//www.madarik.com

[5] سامي البدري، في مجموعة باحثين، أفاق النهوض بالمجتمع المدني في العراق، ط1، الحوار المتمدن، بغداد،2007، ص99.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فأن دور مؤسسات المجتمع المدني يتجاوز حدود الدراسة، والاقتراح ليصل إلى دور المساهمة الفعلية عن طريق العمل التطوعي في المؤسسات التي تقدم الخدمات الإنسانية، والجمعيات الخيرية التي تقدم المساعدات الإنسانية لمحتاجيها وفي مختلف الظروف.

أن من أهم مقومات قيام مجتمع مدني في بلادنا تتمثل بالرفض الكلي والقاطع لأي فكرة تسلطية تقوم على احتكار الشرعية لتصادر الدولة وتبتلع السلطة وتعطل مرافق الحياة تحت أي أدعاء كان، وعلى النخب والحركات والجماهير في العراق العمل المكثف لإنضاج الطروحات والتجارب الداعية لقيام حياة سياسية سليمة تقوم على أرادة الشعب واختياره، وفق منظومة حقوق وواجبات وطنية دستورية غير قابلة للتعطيل والاستثناء والتجاوز، فأي حركة مجتمعية مدنية منتجة وفاعلة وحقيقية لا يمكنها أن تقوم دون اعتماد دولة وسلطة ودستور وقانون ومجتمع حي كمنظومة تجذر حقوق المواطنة وتعمق شعور الانتماء إلى الأرض والوطن[2].

أن معرفة الجميع بالقيم والمبادئ والاعتراف ببعضهم الآخر، ممكن أن يؤدي إلى تشكيل هوية موحدة مشتركة، في حين أن الهوية القائمة على الجهل والتجاهل تقود إلى صورة هوية هشة ومقسمة إلى عدة وحدات متصارعة[3].

فالوحدة الوطنية تتحقق من خلال الانتماء الوطني الذي يسمو على جميع الانتماءات والولاءات الأخرى، ولكي تتحقق الوحدة الوطنية علينا الخروج من حالة ازدواجية الهوية والانتماء التي تقوم على تنشيط الهويات اللاوطنية كالهوية الطائفية والعنصرية، أو تفعيل قيم البداوة والانتماءات القبلية والعشائرية على حساب الانتماء الوطني، وهي مهمة تختص بها مؤسسات الدولة التعليمية والإعلامية، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية، فالوحدة الوطنية ليست حالة وجدانية مجردة، وإنما حقيقة تسمو على جميع الاعتبارات والخلافات السياسية والدينية من أجل التصدي لأي تهديد يهدف لتمزيق الوطن ووحدة أراضيه وسيادته[4].

---

[1] د. حسين درويش العادلي، المجتمع المدني ضرورة نوعية لأمة نوعية، مجلة الإسلام والديمقراطية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، السنة الأولى، العدد الرابع،2003،ص56.

[2] سليم مطر، الذات الجريحة، أشكاليات الهوية في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2000ص363.

[3] محمد المرباطي، الوحدة الوطنية، جريدة الأيام، العدد 8571، 2012.http//www.alayam.com

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثاً: الإصلاح السياسي والاجتماعي لدعم التنمية السياسية.

أن ترسيخ البنية المؤسساتية الحديثة لابد ان تعتمد الدولة على المشاركة السياسية التي تنشط العملية الاجتماعية ضمنها وهي حاجة تاريخية تسعى لتحقيق نوع من إمكانية التعبير عن المصالح المتضاربة، بحيث يسعى كل طرف من أطراف المصالح المتضاربة للتأثير على قرارات الدولة ضمن الصيغة القانونية التي تدعمها الدولة، مما يسمح للدولة بتنظيم الصراع داخلها على وفق أسس ومعايير قانونية ديمقراطية تضمن المشاركة السياسية بوصفها النشاطات الطوعية التي يسهم بها أعضاء مجتمع ما لاختيار أصحاب السلطة، ويصبح على الدولة أن تقوم على مستوى التطبيق بتنشيط بناء مجتمع مدني مع سعيها للتزود طوعاً بشركاء في الحوار يفترض أنهم يجسدون مختلف المصالح الاجتماعية[1].

ومعنى ذلك أن عمليات إصلاح المؤسسات السياسية وتحديث المجتمع المدني بالعمق، أي على مستوى السلوك والآليات والقيم والأخلاقيات والثقافة، يجب أن تترافق اليوم بإستراتيجية أقامة تآلفات كبرى لتحديث السلطة وإصلاح بنى الدولة ومفهومها ووسائل عملها. وعلى ذلك فمن غير الممكن الاحتفاظ بدعم الجمهور والمجتمع المدني وكسب ثقته من قبل النخب الجديدة الراغبة في الإصلاح والتحديث من دون طرح مشروع وطني منطقي وواقعي وعقلاني للإصلاح السياسي والاجتماعي والتنمية السياسية، إذ لا يمكن الحديث عن وحدة وطنية في ظل مجتمع مدني فاعل ومتطور إلا في إطار دولة متقدمة في الإصلاح السياسي، وبالتالي فإن عملية بناء مجتمع مدني تتضمن في الوقت نفسه عملية إعادة بناء الدولة، بحيث تصبح دولة المؤسسات والقانون، وتصبح دولة ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معه ومعبرة عنه[2].

هناك ضرورة ملحة لإعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وبين عموم مجتمعنا العراقي، والتي لابد قيامها على المبادئ الآتية[3].

1. الاتفاق على مركب بنيوي جامع ومشترك، وهو يرتكز على الأصالة والحداثة والتنمية، ينبثق عنه مشروع وطني شامل.

---

[1] د. عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص109 . 110.

[2] ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي،ط1،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، 2010،ص62.

[3] د. حسين درويش العادلي، المجتمع المدني ضرورة نوعية لأمة نوعية مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد السنة الأولى، العدد الرابع،2003،ص57.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. اعتماد المعايير الوطنية العامة بعيداً عن الأطر الضيقة، وتركيز العمل وتخصيصه بالعراق فقط لضمان قيام تجربة وطنية حقيقية.

3. التخلي عن ثقافة التطرف والإقصاء المعرفي والتطبيقي لدى التعاطي مع روح وخصائص التجربة العراقية الجديدة، والتي يجب أن تستند على الكل العراقي لإنضاجها وتأسيسها وتكاملها الوجودي.

أن تحقيق تلك الأهداف يقتضي وضع إستراتيجية تؤدي إلى ظهور منظمات فعالة، وتنسجم في نفس الوقت مع الظروف القائمة في المجتمع المدني، وتتركز أهم أسس هذه الإستراتيجيات في الآتي[1].

1. سن التشريعات والقوانين التي تنظم نشاط وعلاقات مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن أي قيود تحد من حركتها وفاعليتها واستقلاليتها، ومن الضروري أن تسهم هذه المنظمات في صوغ ومناقشة تلك القوانين.

2. تعزيز دور المؤسسات والتنظيمات المدنية في سياق الممارسة الديمقراطية، ويعتمد ذلك بدرجة أساسية على تهيئة الأجواء والمناخ المناسب لدورها الوظيفي في مسيرة التحول الديمقراطي، أي عبر تعميم الثقافة المدنية ومنع تدخل الدولة في تنظيم تلك التنظيمات والمؤسسات وتوجيهها فضلاً من توفير حرية التعبير عن الرأي وضمان الحرية الفكرية واحترام الرأي الآخر.

3. على المنظمات غير الحكومية إن تطبق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات ودورية رئاسة التنظيم وتفعيل الممارسات الديمقراطية التي تنادي بها والتعاون مع المنظمات الأخرى لتحقيق أهدافها.

4. من المفيد أن تعمل تلك المؤسسات على تكثيف الأعمال والنشاطات التي تزيد من اعتماد المجتمع على الحكومة لخدمتها، وزيادة ثقة المجتمع في حسن أدارة وأداء مؤسسات المجتمع المدني حتى يزيد انتشارها وتأثيرها في المجتمع بأكمله، بدلاً من جعلها أداة لزيادة التشرذم السياسي والاجتماعي.

لكن وفي المقابل، قد يفرض الواقع الاجتماعي قيوداً ومحددات ثقافية واجتماعية تعيق من تحقيق هذه الأهداف، بل وقد تتحول مؤسسات المجتمع المدني في ظل بعض الظروف إلى أدوات تكرس حالات التجزئة والانتماءات التقليدية المتعارضة مع أسس الوحدة الوطنية للدولة، كما هو الحال في بعض المجتمعات الناشئة[2].

---

[1] د. أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً)، في إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق،مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية،2009،ص45.

[2] جعفر الشايب، المجتمع المدني وقضايا الوحدة الوطنية،مكتبة المحسن الالكترونية.2023. http//www.jafar alshayeb.word press.com

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من الناحية النظرية هناك اعتقاد بأن مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها تشكل حاضنة مناسبة للارتقاء بالعلاقة بين النشطاء والعاملين فيها إلى مستويات تتجاوز الأطر التقليدية للعلاقات وخاصة في المجتمعات الغير معصرنة كالعائلية والدينية والطبقية، إلى أطر أكثر شمولية كالوطنية، بل وترتقي إلى الإطار الإنساني الشامل في حالات عديدة فهذه المؤسسات المدنية تساهم في تعزيز مفاهيم أساسية كالمواطنة والمشاركة وتحقق صيغاً متجددة لمفاهيم الدولة الوطنية الحديثة كالمساواة والشراكة في القضايا العامة، وبالتالي سيكون لها نتائج إيجابية على تحقيق مستوى فاعل من الضوابط الأساسية التي تعزز الوحدة الوطنية[1].

فمفهوم الاصلاح السياسي والاجتماعي يكتسب أهميته المركزية من علاقته بعدة عمليات مثل بناء الدولة الحديثة والإصلاح والتطور، وهي العمليات التي تتخذها الدول التي تسعى إلى النهضة والتقدم للنهضة السياسية، وذلك أن الوحدة الوطنية تشكل البنية الأساسية لكلا العمليتين في وقت واحد.

أن عملية بناء الدولة الحديثة تستلزم تظافر الجهود الوطنية، ودمج الإرادة الشعبية مع القيادة الحاكمة والنخبة السياسية، وتحقيق الاستقرار والأمن في المجتمع، وترجمة أسس المواطنة في شكل سلوكيات تعبر عن الانتماء الوطني والمساواة بين جميع المواطنين دون تفرقة على أساس الدين أو المذهب أو اللون أو الجنس في الحقوق والواجبات. كما تستلزم بناء أسس المواطنة الاجتماعية، بمعنى الرفاهية للجميع في مجالات مختلفة مثل التعليم والصحة، وبالتالي تتحقق المشاركة على نطاق واسع، فيسهم جميع أبناء الوطن في البناء الوطني في جو من التعاون والانسجام[2].

كما أن وجود تنظيم سياسي وقانوني سليم لأي دولة يعزز من سبل تحقيق الوحدة الوطنية بين مواطنيها، عن طريق الاعتراف بالخضوع لسلطة الحكم (القانون)، وخضوع المحكومين له، وتشكل حقوق وحريات المواطنين فيها قيوداً على سلطة الدولة، ولذا فأن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته في دولة ما، لا يمكن تحقيقها بمجرد وجودها في الدستور، بل يجب أن يكون هنالك تطبيق على أرض الواقع لها يضمن ممارستها من قبل المواطنين.ومن القواعد التي يقوم المجتمع الديمقراطي عليها المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق، وما عليهم من واجبات دون أي تميز بين أفراد المجتمع[1].

---

[1] جعفر الشايب ، المصدر السابق.

[2] معهد البحرين للتنمية السياسية، الوحدة الوطنية.http//www.bipd.govbh/default asp?14/11/2010

[3] نقلاً عن:أحمد محمد علي، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2011،ص29.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وأستناداً إلى ما تقدم، تتطلب عملية الاصلاح السياسي والاجتماعي ضرورة التعايش في أطار ضرورات المرحلة، بين هذه التكوينات والجماعات على اختلاف طبيعتها والولاءات التي تمثلها، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في نشر مبادئ الوحدة الوطنية والمجتمعية والسعي في غرسها بين أبناء المجتمع. وهذا الإطار من التسامح يعني نبذ العنف، والتخلي عن أساليب الكراهية واحترام الخصوصية والهوية الوطنية والانتماء الوطني وما يمثله من سمو وأولوية سبق كافة الولاءات الأخرى في الدولة.

وعليه، هناك وسائل وأساليب عديدة لتحقيق مثل هذا التماسك والتكامل منها، القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تدور كلها حول تعميق الرغبة في العيش المشترك لدى قطاعات ومكونات المجتمع، والحفاظ على التعددية في أطار الانتماء الوطني الشامل وتقنين حدة الاختلافات بين الجماعات والعناصر المتنوعة، بما يجعل التعدد والتنوع مصدر ثراء وقوة وليس مصدر تهديد أو ضعف يعاني منه المجتمع. فمن هذه الأساليب أو الأدوات التي تستخدم لتحقيق الوحدة الوطنية.

1. الأسرة: والتي تتولى صياغة شخصية الطفل منذ الولادة، فتخلق لديه منذ البداية أبجديات ولائه وانتمائه وأولويات توجه مشاعره وتشكيل وجدانه السياسي والتي تتطور فيما بعد إلى شكل المواطن الصالح الذي ينشده مجتمعنا.

2. التعليم ومؤسساته بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي: حيث تعمل هذه المؤسسات على نحو مهني ونظامي على غرس وتطوير قيم المواطنة وحب الوطن وقداسته ووحدته وأهدافه وقيمه.

3. الأعلام ودوره في تعزيز وحدة الدولة وسيادتها وحماية مقوماتها وأركانها الأساسية وهي الشعب والإقليم والسيادة، ويتعاظم دور الأعلام خصوصاً لدى الشباب، تحت تأثير تطور تقنيات الاتصال الجماهيري وشبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي وغيرها من الأدوات الأخرى[1].

4. المؤسسات الدينية ودور الخطاب الديني في تحيد صفوف الشعب وتماسكه وترابط عناصره خصوصاً وقت الأزمات، وتكتسب هذه المؤسسات الدينية أهميتها نتيجية لما يتميز به الشعب من عاطفة دينية واحترام وأولوية يمنحها أبناء المجتمع للرموز الدينية.

5. مؤسسات المجتمع المدني وما تقوم به من أدوار وأنشطة تطوعية لها دورها الإيجابي في تعزيز التماسك الوطني وتقوية الشعور بالانتماء والولاء للوطن كولاء نهائي وأساس يسبق ما عداه من ولاءات وانتماءات.

---

[1] معهد البحرين للتنمية السياسية، الوحدة الوطنية شرط للنهضة والبناء، مصدر سبق ذكره.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أن دور المجتمع المدني في الواقع الاجتماعي هو أن يسهم في إيجاد الوعي الاجتماعي للفرد والمجتمع وعلى وفق جدلية دور الفرد في المجتمع ودور المجتمع في تعزيز دور الفرد، والمعرفة الاجتماعية بحقوق الإنسان عامة ومعرفة الحقوق الاجتماعية للإنسان خاصة التي تسهم في تفعيل الانتماء الوطني عبر ترسيخ مفهوم المواطنة والتي تتحقق في الواقع وتحقق في الوقت ذاته عبر مفهوم الوعي سواء أكان وعي الفرد (الوعي الفردي) أو وعي المجتمع (الوعي الاجتماعي).

- **الخـاتمـة:**

يتضح لنا من الدراسة الأنفة، أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً ومفصلياً في الواقع السياسي أذا ما توفرت لها مقومات نجاحها، غير أن ما تم ملاحظته من خلال دراسة نموذج المجتمع المدني، هو أن هذه المؤسسات تتميز بدورها الثنائي المحدود في التعبير عن مطالب المجتمع قبل انتخابات عام 2010، ما ولد ضعف أيمان الجماهير في هذه المؤسسات، بالتالي أدى إلى حالة إحباط من جانب المجتمع تجاه هذه المؤسسات. والدور الايجابي الذي تميز بمراقبة الانتخابات، لذلك توصلت الدراسة لبعض الاستنتاجات.

- **الاستنتاج:**

1. مؤسسات المجتمع المدني في العراق مؤسسات حديثة التكوين، ويتطلب لها الوقت الكافي لتصل إلى ثقة المواطن لتحذو حذو مؤسسات المجتمع المدني العالمية.

2. ينطوي العنف على تفسيرات مختلفة بحسب النظريات المفسرة له، فعلى الرغم من تعدد الآراء التي فسرته، ألا أنه يتجه في اتجاه واحد، فهو يلحق الأذى والدمار والتخريب بالآخرين.

3. ظاهرة العنف في العراق هي وليدة عدة عوامل، كالفقر والعوز والبطالة، إضافة إلى التدخل الإقليمي والدولي الذي دعم تمويل الكثير من الجماعات المسلحة التي تقوم بالعمليات الإرهابية تجاه المواطنين العراقيين.

4. كان لعمليات العنف نتائجها السلبية تجاه عمل مؤسسات المجتمع المدني، فعمل العنف على تحجيم دور المجتمع المدني في بلد غير مستقر من الناحية الأمنية كالعراق في تلك الفترة.

5. العنف الذي حدث بعد التغيير ليس وليد الصدفة في المجتمع العراقي، فهو مخطط له مسبقاً من قبل المناوئين للعراق، أذ لم تكن الإدارة الأمريكية وخططها بمعزل عما يدور في الحياة السياسية العراقية، فهي اللاعب الأكبر في صناعة الأزمات، وتمرير مشاريعها.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

6. على الرغم من أن العنف الذي مر فيه العراق كان نتيجة تدخل أجندات خارجية، ألا أن من ساعد هذا العنف على النمو هو تباين التكوين القومي وتعدد الأديان والمعتقدات، إضافة إلى اختلاف الفرقاء السياسيين في الرؤى والآراء تجاه بعضهم، ساهم بدوره إلى زيادة العنف في العراق.

7. يمكن للمجتمع المدني في العراق بالنهوض بالواقع المجتمعي، أذا ما توفرت له المناخ الملائم لذلك، كاستقلالية مؤسساته، وعدم تدخل الدولة، والتمويل الذاتي، فبناء دولة المؤسسات وإقامة مجتمع مدني يعدان وجهان لعملة واحدة، لذا يجب التأكيد على الترابط المصيري بين الاثنين واعتبار كل منهما يقود إلى الآخر ويساعد على نجاحه.

8. المصالحة الوطنية الحقيقية هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة العراقية ، فالمشهد السياسي مشحون بالكثير من الأزمات والخلافات السياسية التي تولد حالة من الإرباك الاجتماعي، فإذا سارت أجواء المصالحة الوطنية بمسارها الصحيح يؤدي ذلك إلى تقليل ظاهرة العنف في الواقع العراقي.

9. أن السلطة في العراق . بحسب ما أقرَ مبدأ التداول السلمي للسلطة في الدستور . لا تدوم لشخص لأنه يرغب في البقاء في السلطة، بل أن بقاؤه مرهون بعدد أصوات الناخبين التي يحصل عليها، وبهذا فأن الماسكين بالسلطة أو الممارسين لها، يكتسبون شرعيتهم من أصوات الأغلبية من الناخبين الذين منحوهم ثقتهم، ولهذا فأنهم لا يملكونها أنما يملكون حق ممارستها وبما يحقق مصلحة المواطن.

References:

1. **Dr. Hassan Nazim, Violence of Terrorism, in a Culture Against Violence, 1st ed., Institute of Strategic Studies, 2007, Baghdad - Beirut - Erbil.**
2. **Dr. Khairi Abdul Razzaq/Dr. Sattar Jabbar Alai, Civil Society Institutions in Iraq, 1st ed., Bayt al-Hikma, 2011.**
3. **Salim Matar, The Wounded Self, Problems of Identity in Iraq, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 2000.**
4. **Dr. Adnan Yassin, Iraqi Society and the Dynamics of Change, Bayt al-Hikma, Baghdad, 2011.**
5. **Majid al-Gharbawi, Challenges of Violence, 1st ed., Baghdad, Institute of Research and Development, 2012.**
6. **Dr. Mazen Marsoul Muhammad, Sociology of the Crisis, Iraqi Society as a Model, 1st ed., Al-Hadhariyah for Printing and Publishing, Baghdad, 2008.**

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

7. **Muhammad Ahmad Nayef Al-Akash, Civil Society Institutions and Democratic Transformation, 1st ed., Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, Amman, 2008.**
8. **Dr. Nazla Ahmad Al-Jubouri, Awareness of the Role of Civil Society in Our Contemporary Iraq, 1st ed., Iraqi Council of Representatives, Baghdad, 2007.**
9. **Dr. Nazim Abdul Wahid Al-Jasour, Encyclopedia of Political, Philosophical and International Terms, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 2008.**
10. **Ahmad Ghaleb Muhi, The Reality and Future of Civil Society in Iraq, Iraqi Researcher Bulletin, Issue 2, 2007.**
11. **Dr. Amal Hindi Al-Khazali, The Role of Civil Society Institutions in Democratic Change, in Iraqi Papers Magazine, Issue 3, College of Political Science, University of Baghdad.**
12. **Dr. Amal Hindi Al-Khazali, The Dialectic of the Relationship between Democracy and Civil Society (Iraq as a Model), in Problems of Democratic Transformation in Iraq, Journal of the Iraqi Society for Political Science, 2009.**
13. **-37Thamer Kamel Mohammed, Civil Society and Political Development, A Study in Reform and Modernization in the Arab World, 1st ed., Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2010.**
14. **Hamed Al-Saif, The Crisis of National Unity, Al-Shahed Weekly Magazine, 2013. http://www.alshahed kw.com**
15. **Dr. Hussein Darwish Al-Adly, Civil Society is a Qualitative Necessity for a Qualitative Nation, Islam and Democracy Magazine, Dar Al-Mustaqbal for Publishing and Distribution, Baghdad, First Year, Fourth Issue, 2003.**
16. **Dr. Hassanein Tawfiq Ibrahim, Dr. Abdul Jabbar Ahmed Abdullah, Democratic Transformations in Iraq, Constraints and Opportunities, 1st ed., Gulf Research Center, 2005.**
17. **Dr. Khairi Abdul Razzaq/Dr. Sattar Jabbar Alai, Civil Society Institutions in Iraq, 1st ed., Bayt Al-Hikma, 2011.**
18. **Dr. Khader Abbas Atwan/Dr. Ahmed Abdullah Nahi, Political Behavior: A Study of Indicators and Cognitive Processes in Iraq after 2003, Hamrabi Center for Strategic Studies and Research, Baghdad, 2011.**

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

19. Adel Taymour Khoury, Resorting to Violence in the Name of Religion, in Integrity and Violence, Research Center for Islamic-Christian Dialogue, Police Library, Lebanon, Jounieh, 2004.
20. Dr. Adnan Yassin and others, Civil Society (Legal - Legislative - Institutional), Association of University Lecturers in Iraq, Papers Presented to a Workshop, 2008.
21. M.M. Abeer Siham Mahdi, The Relationship between Civil Society and Democracy, Iraqi Studies Journal, Iraq Center for Studies and Research, First Year, Third Issue, 2009.
22. Omar Jumaa Omran, Civil Society and the Political Process in Iraq, Journal of Political Science, University of Baghdad, 2008.
23. Sami Al-Badri, in a group of researchers, Prospects for the Advancement of Civil Society in Iraq, 1st ed., Al-Hewar Al-Mutamadin, Baghdad, 2007.
24. Dr. Suhail Al-Fatlawi, Civil Society Institutions and the State, in Iraqi Affairs Journal, Iraq Center for Strategic Studies and Research, First Year, Third Issue, 2005.

1- Ahmed Shahada, Civil Society Institutions and Their Role in Achieving Democracy, Unpublished PhD Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2008.
2- Ahmed Mohammed Ali, National Unity in the Thought of Iraqi Political Forces after 2003, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2011.
3- Sattar Nouri Shanin, The Army and Building National Unity in the Third World, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1984.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/